

لماذا تفشل البنوك؟ هروب المودعين من البنوك مقابل القدرة على

سداد ديونهم¹

Sergio Correia

Sergio Correia is a principal economist in the Financial Stability Division at the Board of Governors of the Federal Reserve System

Stephan Luck

financial research advisor in Banking Studies in the Federal Reserve Bank of New York's Research and Statistics Group

Emil Verner

An associate professor of finance at the MIT Sloan School of Management.

تشير الأدلة المستمدة من لجنة استمرت ١٦٠ عاماً من البنوك الأمريكية إلى أن السبب النهائي لفشل البنوك والأزمات المصرفية هو دائماً تقريباً تدهور أساسيات البنوك مما يؤدي إلى الإفلاس. وكما وصفنا في منشورنا السابق، فإن فشل البنوك - بما في ذلك تلك التي تنطوي على هروب المودعين من البنوك - يسبقه عادةً تدهور بطيء في أساسيات البنوك وبالتالي يمكن التنبؤ به بشكل ملحوظ. في هذا المنشور الأخير من سلسلتنا المكونة من ثلاثة أجزاء، نربط النتائج التي ناقشناها سابقاً بنظريات فشل البنوك، ونناقش الآثار السياسية لنتائجنا.

التمييز بين هروب المودعين من البنوك والإفلاس باستخدام البيانات التاريخية

تفشل البنوك إما بسبب هروب المودعين من البنوك أو بسبب الإفلاس. ولكن من الصعب التمييز بين هذه الأسباب تجريبياً باستخدام البيانات المعاصرة، لأن التدخلات الحكومية مثل التأمين على الودائع وسلطة المقرض كملاذ أخير تجعل الفشل الناجم عن السيولة المحقق ذاتياً أقل احتمالاً في الأنظمة المصرفية الحديثة. والحجة الشائعة لصالح هذه التدخلات هي أنها تمنع الفشل الناجم عن هروب المودعين، وخاصة في البنوك السليمة. وعلى هذا فإن حالات فشل البنوك الملحوظة في العصر الحديث قد تكون منحازة نحو الفشل الذي ينطوي على أساسيات ضعيفة.

¹ Sergio Correia, Stephan Luck, and Emil Verner, Why Do Banks Fail? Bank Runs Versus Solvency, NOVEMBER 25, 2024, Liberty Street Economics, [Link](#).

إن مجموعة البيانات التاريخية التي لدينا، والتي تعود إلى عام ١٨٦٥ والتي تم وصفها بالتفصيل في ورقة العمل الجديدة هذه، تمكننا من التغلب على هذا التحدي المهم من خلال السماح لنا بتحليل حالات الفشل التي حدثت قبل تأسيس مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية (FDIC)، عندما كان جميع المودعين يدركون عادةً الخسائر في حالات فشل البنوك، وبالتالي فإن هروب المودعين من البنوك كان تفسيراً أكثر معقولة لسبب فشل البنوك.

ثلاثة تنبؤات قابلة للاختبار لنظريات هروب المودعين من البنوك

هناك ثلاثة تداعيات تجريبية قابلة للاختبار لنظريات هروب المودعين من البنوك. وعلى وجه التحديد، لكي يكون الاندفاع إلى سحب الودائع سبباً في إفلاس أحد البنوك:

– يتعين على الودائع أن تتدفق فعلياً خارج البنك قبل الإفلاس. وفي النظريات القياسية للاندفاع إلى سحب الودائع، يؤدي تدفق الودائع إلى تآكل الملاءة المالية من خلال إرغام البنوك إما على تصفية أصولها القيمة أو استبدال تمويل الودائع بتمويل بالجملة أكثر تكلفة. وعلى هذا فإذا فشل أحد البنوك مع انخفاض طفيف في الودائع، فمن غير المرجح أن يكون تدفق الودائع إلى سحب الودائع قد دفع البنك إلى الانخراط في إجراءات من شأنها أن تقلل من الملاءة المالية، وبالتالي فمن غير المرجح أن يكون الاندفاع إلى سحب الودائع سبباً في الإفلاس.

– ولا يجوز أن تكون معدلات الخسارة على أصول البنك المتعثر مرتفعة للغاية إذا فشل البنك بسبب الاندفاع إلى سحب الودائع (وكان البنك لينجو لولا الاندفاع إلى سحب الودائع). وعلى النقيض من الشركات غير المالية، التي تحتفظ بأصول أكثر قيمة داخل الشركة مقارنة بخارجها، تحتفظ البنوك إلى حد كبير بأصول يمكن فصلها واستردادها، مثل الأوراق المالية والقروض. وعلى هذا فإن معدلات الاسترداد على الأصول المحتفظ بها في حالة الإفلاس لا بد وأن تكون مرتفعة نسبياً إذا كان فشل البنك ناجماً عن اندفاع إلى سحب الودائع من بنك قادر على سداد ديونه مسبقاً. وعلى العموم، فإن نطاق هجمة سحب الودائع لتدمير القيمة ينبع من تدمير قيمة الامتياز التجاري للبنك، وليس من خفض قيمة الأصول التي لا تزال محتفظ بها بعد إغلاق البنك.

– إن القدرة على التنبؤ بالفشل يجب أن تكون متواضعة في أفضل الأحوال. ففي النماذج النظرية، إما أن تكون حالات فشل البنوك غير متوقعة تماماً بسبب الهجمة الذعرية "البقع الشمسية" (كما في العمل

الشهير لدايموند وديفيج، الذي حصل على جائزة نوبل في عام ٢٠٢٢)، أو أن الهجمة على البنوك يمكن التنبؤ بها بشكل ضعيف، حيث يستجيب المودعون على الفور لإشارات الضيق – مما يجعل من الصعب للغاية التنبؤ بالفشل الناجم عن الهجمة في المستقبل. وبالتالي، من أجل أن تؤدي الهجمة من قبل المودعين اليقظين إلى إسقاط بنك ضعيف ولكنه قادر على الوفاء بالتزاماته، فإن احتمالية فشل البنك المتوقعة قبل الفشل لا يمكن أن تكون مرتفعة للغاية.

الأدلة من حالات فشل البنوك قبل مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية

في كوريا ولوك وفيرنر (٢٠٢٤)، قمنا بتحليل توزيع حالات فشل البنوك قبل مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية عبر هذه العوامل الثلاثة: تدفقات الودائع إلى الخارج، ومعدلات استرداد الأصول، والقدرة على التنبؤ بالفشل على أساس الأساسيات الضعيفة. وكما أوضحنا آنفاً، فإن هروب المودعين من البنوك لكي يكون سبباً معقولاً للفشل، لا بد وأن يشهد البنك في واقع الأمر تدفقات ضخمة من الودائع إلى الخارج، وأن يتمتع بمعدل استرداد أصول مرتفع نسبياً، وأن تكون احتمالات فشله المتوقعة منخفضة إلى متواضعة. ولذلك فإننا نتساءل عن عدد حالات فشل البنوك التي تلي هذه المعايير.

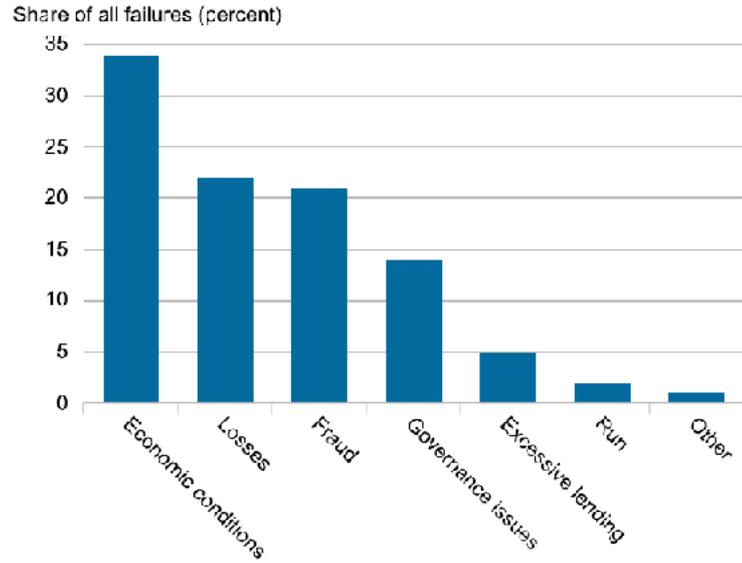
لقد وجدنا أن هروب المودعين من البنوك يمكن رفضه كسبب معقول للفشل في أكثر من ٨٠٪ من حالات فشل البنوك قبل إنشاء مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية. وفي حين شهدت العديد من البنوك تدفقات ضخمة من الودائع إلى الخارج قبل الفشل مباشرة، فإن هذه التدفقات من الودائع كانت على الأرجح نتيجة لضعف الأساسيات، ومن المرجح أن تفشل البنوك أيضاً في غياب هروب المودعين. وعلى وجه الخصوص، تكبدت أغلب البنوك التي شهدت تدفقات ضخمة من الودائع إلى الخارج خسائر ضخمة في الأصول في حالة الفشل، بنحو ٤٥٪. وعلاوة على ذلك، كانت احتمالات فشل هذه البنوك عادة مرتفعة قبل الفشل مباشرة، وغالباً ما كانت أعلى من ١٠٪، وهو ما يشير إلى أن أساسياتها كانت ضعيفة للغاية. وبعبارة أخرى، فإن عدداً قليلاً نسبياً من حالات فشل البنوك التاريخية شهدت هروب المودعين من البنوك قبل الفشل مباشرة.

إن البنوك التي تسحب ودائعها، كانت احتمالات فشلها المتوقعة منخفضة إلى متوسطة، وانتهت إلى معدل استرداد مرتفع لأصولها (يتجاوز ٧٥٪).

إن النتائج التي توصلنا إليها تشير إلى أنه من غير المرجح أن تكون عمليات سحب الودائع التي تؤدي إلى انهيار البنوك السليمة لم تعد تحدث بسبب التأمين على الودائع، بل إن مثل هذه العمليات لم تكن سبباً تجريبياً ذا صلة بفشل البنوك في البداية. وعلاوة على ذلك، في حين نجد حالات لبنوك ضعيفة كان من الممكن أن تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها في غياب عمليات سحب الودائع، فإننا نوثق أيضاً أنها نادرة نسبياً. إن السبب الأكثر ترجيحاً لغالبية حالات الفشل في تاريخ النظام المصرفي الأمريكي هو خسائر الأصول وتدهور الملاءة المالية، وكان من المرجح أن يحدث الفشل حتى في غياب تدفقات الودائع إلى الخارج.

إن تقييمنا يتفق مع تقييم مفتشي البنوك المعاصرين من مكتب مراقب العملة. يوضح الرسم البياني التالي الأسباب التي صنفتها مكتب مراقب العملة لفشل البنوك بين عامي ١٨٦٥ و ١٩٣٩. الأسباب الأكثر شيوعاً هي الظروف الاقتصادية (مثل خسارة المحاصيل أو الكساد الاقتصادي المحلي)، وخسائر الأصول، والاحتيايل – كلها عوامل مرتبطة بتدهور الأساسيات. وعلى النقيض من ذلك، وعلى الرغم من الروايات الشعبية حول لعب الذعر المصرفي دوراً رئيسياً في النظام المصرفي الأمريكي التاريخي، فإن حالات التهافت ومشاكل السيولة تمثل أقل من ٢٪ من حالات الفشل التي صنفتها مكتب مراقب العملة. أسباب الفشل كما صنفتها مكتب مراقب العملة لفشل البنوك بين عامي ١٨٦٥ و ١٩٣٧ حصة جميع حالات الفشل (نسبة مئوية)

Causes of Failure as Classified by the OCC for Failures Between 1865 and 1937



Source: Office of the Comptroller of the Currency (OCC).

Notes: Causes of failure are as classified by the OCC in the tables of national banks in charge of receivers from the OCC's Annual Report to Congress for various years. We categorize the detailed list of failure reasons as described in [Correia, Luck, and Verner \(2024\)](#). The OCC's classification data is essentially complete for failures from 1865-1928, partially complete for failures from 1929-1931 and 1934-1937, and entirely missing for failures in 1932 and 1933.

المصدر: مكتب مراقب العملة .

ملاحظات: أسباب الفشل هي كما صنفها مكتب مراقب العملة في جداول البنوك الوطنية المسؤولة عن المتلقين من التقرير السنوي لمكتب مراقب العملة إلى الكونجرس لسنوات مختلفة. نقوم بتصنيف القائمة التفصيلية لأسباب الفشل كما هو موضح في كوربا ولوك وفيرنر (٢٠٢٤). إن بيانات التصنيف التي يوفرها مكتب مراقبة العملة مكتملة بشكل أساسي فيما يتصل بالفشل الذي حدث في الفترة من ١٨٦٥ إلى ١٩٢٨، وكاملة جزئياً فيما يتصل بالفشل الذي حدث في الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣١ ومن ١٩٣٤ إلى ١٩٣٧، ومفقودة بالكامل فيما يتصل بالفشل الذي حدث في عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣.

عدم انتباه المودعين قبل التأمين على الودائع

إن الدرجة العالية من القدرة على التنبؤ بفشل البنوك تشير لغزاً أخيراً: لماذا لا تحدث عمليات سحب الودائع في وقت أبكر من حدوثها؟ لقد وجدنا أن نسبة كبيرة ٢٣٪ من البنوك الفاشلة كانت لديها احتمالات عالية للغاية للفشل (تجاوزت ٢٠٪) قبل الفشل مباشرة. ويستند هذا الاحتمال المتوقع إلى المعلومات العامة المتاحة للمعاصرين في ذلك الوقت. وبالتالي، فمن حيث المبدأ كان من السهل على المستثمرين تحديد البنوك الضعيفة. ولكن من الصعب أن نتخيل أن أي بنك قد يكون قابلاً للاستمرار إذا كان عليه تعويض المودعين عن مثل هذا الخطر المرتفع بالفشل، وخاصة وأن المودعين واجهوا معدلات

خسارة بلغت في المتوسط نحو ٣٠٪ في حالة فشل البنوك النموذجية. ولكن من حيث البنية، فإن هذه البنوك، على الرغم من احتمالات فشلها المرتفعة للغاية، لم تفشل بعد. ولذلك، تشير نتائجنا إلى أن المودعين غالباً ما يكونون خاملين وبطيئين في الاستجابة لخطر الفشل المتزايد، حتى في العصر الذي سبق التأمين على الودائع. وقد يكون هذا النعاس لدى المودعين راجعاً إلى عوامل سلوكية مثل عدم الانتباه أو إهمال المخاطر السلبية.

الخلاصة والتداعيات السياسية

باستخدام بيانات عن أكثر من ٣٧ ألف بنك و ٥٠٠٠ حالة فشل بنكي في الولايات المتحدة من عام ١٨٦٥ إلى عام ٢٠٢٣، يشير تحليلنا إلى أن السبب النهائي لفشل البنوك والأزمات المصرفية هو دائماً تقريباً تدهور ملاءة البنوك. وعادة ما يكون هذا التدهور تدريجياً، ويحدث على مدى عدة سنوات. وخلال تلك السنوات، يؤدي إدراك مخاطر الائتمان إلى خفض الدخل وتآكل احتياطات رأس المال، مما يدفع البنوك ببطء نحو حافة التخلف عن السداد. وفي بعض الأحيان، يسبق تدهور ملاءة البنك مرحلة ازدهار حيث من المرجح أن تخوض البنوك الفاشلة المزيد من المخاطر على الهامش مقارنة بنظيراتها. إن تآكل ربحية البنوك ورأسمالها يؤدي في نهاية المطاف إما إلى هروب المودعين إلى البنوك أو إلى اتخاذ هيئة إشرافية قراراً بإغلاق البنوك، حيث يكون الأول أكثر شيوعاً قبل تأسيس مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية. ومن المهم أن نلاحظ أن المودعين والمشرفين يبدو أنهم بطيئون في الاستجابة للمعلومات المتعلقة بأساسيات البنوك، الأمر الذي يجعل فشل البنوك متوقعاً إلى حد كبير.

إن نتائجنا تحمل العديد من الدلالات السياسية المهمة. أولاً، إن القدرة على التنبؤ بفشل البنوك تعني دوراً للتدخلات المسبقة لمنع فشل البنوك أو التخفيف من أضرارها. والحقيقة أن فشل البنوك يمكن التنبؤ به بدعم الاستخدام السريع والنشط للتدابير التصحيحية، مثل الحد من توزيع الأرباح واستخدام التمويل غير الأساسي للبنوك ذات رأس المال الضعيف. وبشكل عام، تؤكد نتائجنا على أهمية إلزام الوسطاء الماليين برأس مال جيد. كما تشير نتائجنا إلى أن التدخلات اللاحقة أثناء الأزمة يجب أن تعالج قضايا الملاءة الأساسية. ومن غير المرجح أن تكون السياسات التي تدعم السيولة دون معالجة الإفلاس كافية للتخفيف من تكاليف فشل البنوك.